رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية
20 صفحة
500 دينار

12

جمال علي: مهمتي مع دهوك تحدٍ خاص

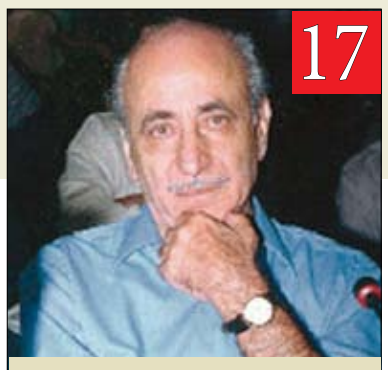

17

الرواية العراقية في العقد الأول من القرن واقع وحقائق ومؤشرات

19

أنجلينا جولي متهمة بالسرقة

العدد (2585) السنة العاشرة - السبت (8) أيلول 2012
Email: info@almadapaper.net http://www.almadapaper.net

مكتب المالكي: أحداث الثلاثاء تنفيذ لأمر قضائي

٤٠٠ الف دينار الحد الادنى

مجلس القضاء الأعلى يتبرأ من قرار غلق النوادي

لرواتب المتقاعدين

□ بغداد / تميم الجبوري

نفى مجلس القضاء الأعلى أمس السبت علمه بإصدار أمر قضائي يتم من خلاله إغلاق النوادي الاجتماعية والثقافية في بغداد.

وكان مكتب القائد العام للقوات المسلحة قد اصدر الخميس الماضي بيانا أكد فيه أن "إجراءات غلق النوادي الاجتماعية والمطاعم الليلية في بغداد جاء تنفيذا لأمر قضائي".

وقال الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار إن "المجلس يدير ١٦٤ محكمة في عموم العراق"، مؤكدا أن "المجلس ليس له علم في قضية إصدار أمر قضائي لغلق النوادي الثقافية والاجتماعية في بغداد".

وذكر مكتب القائد العام للقوات المسلحة في بيان صدر الخميس الماضي وتلقت "المدى" نسخة منه أن "أمر إغلاق النوادي جاء استنادا لأوامر قضائية واستجابة لشكاوى المواطنين المتضررين من تواجد الحانات والمطاعم والنوادي الليلية غير المرخصة في مناطق سكناهم وبما يتنافى مع التقاليد والأخلاق والقيم الاجتماعية السائدة".

وأضاف البيان أن "بقاء هذه النوادي أصبح مثاراً للقلق والإزعاج وتجاوزا على الحريات العامة، والأجهزة الأمنية المسؤولة عن تطبيق القانون وحماية الأمن نفذت الأوامر الصادرة من القضاء بمهنية وانضباط عال".

وتابع البيان أن "المراجع العسكرية العليا تتابع باهتمام وتتقصى الحقيقة حول ما أثير في الإعلام عن حدوث تجاوزات خلال عملية الغلق، وتؤكد ان ما روج من صور وأفلام وتقارير مضللة عن الموضوع هي جزء من حملة مغرضة ومريبة تستهدف سمعة المؤسسة الأمنية التي ستحاسب بشدة من تثبت إدانته في هذا الأمر".

مؤكدا أن "من يسيء إلى المواطن لا يمثل قيم وتقاليد المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية التي تعتز بواجبها في خدمة وحماية المواطن والدفاع عن الوطن، وعلى أصحاب المحال المشمولة بالغلق مراجعة هيئة السياحة لاستصدار إجازات ممارسة المهنة وفقا للقانون".

من جانبه نفى مصدر امني رفيع المستوى في وزارة الداخلية استحصال القوات الأمنية التي قامت بعملية إغلاق النوادي في بغداد أمرا قضائيا بل تنفيذا لأمر مباشر من رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي.

■ تفاصيل موسعة ص٤

□ بغداد / محمد صباح

كشفت اللجنة المالية النيابية، أن قانون تعديل قانون التقاعد سيصل إلى البرلمان نهاية شهر أيلول الحالي من قبل الهيئة الوطنية للتقاعد العامة، لافتة إلى أن زيادة رواتب المتقاعدين لم تحدد بعد لأن ذلك يعتمد على موازنة الدولة، منوهة إلى أن التعديل سيناقش الحد الأدنى للرواتب الحالية المتقاعدين والبالغة ٢٢٠ ألف دينار ورفعه إلى أكثر من ذلك مع توحيد الرواتب مع المشمولين بقانون ٢٠٠٨. في حين بينت اللجنة الاقتصادية النيابية "ان زيادة رواتب المتقاعدين ستكون (٤٠٠) ألف دينار لكل شهر لأدنى راتب تقاعدي، مستبعدة أن يكون دفعها بأثر رجعي".

وقال عضو اللجنة عبد الحسين عبطان لـ"المدى" إن قانون التقاعد ستتم مناقشته في مجلس النواب في الأيام القليلة المقبلة بعد حصوله على موافقة من جميع الكتل السياسية من اجل زيادة رواتب المتقاعدين، لافتا إلى أن التعديل سيكون ليس على مستوى الراتب فقط، وإنما على سنوات الخدمة أيضا وقضايا أخرى سترفع من المستوى المعيشي للمتقاعدين".

وأضاف "أن تعديل قانون التقاعد سيأخذ طريقه إلى التصويت بطريقة سريعة ومغايرة عن جميع القوانين لأهميته، مشيرا إلى أن مجلس النواب "مصمم على أن تكون السنة الجديدة هي بداية لتوحيد رواتب المتقاعدين ما قبل عام ٢٠٠٨ وما بعده وزيادة كذلك".

■ التفاصيل ص٣

دولة القانون يريد تعديل ٦٦٠ فقرة من الدستور

عام على اغتيال هادي المهدي.. والتحقيق مازال غامضاً

□ بغداد / إياد التميمي

كشف النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري عن وجود أكثر من ٦٦٠ فقرة من الدستور بحاجة إلى تعديل، مشيرا إلى أن "لجنة الإصلاحات ستوصي لجنة التعديلات الدستورية بإجراء التعديلات اللازمة".

وقال الجبوري في تصريح صحفي إن "هناك لجنة داخل البرلمان خاصة بإجراء التعديلات الدستورية حيث يوجد هناك أكثر من ٦٦٠ فقرة تحتاج إلى تعديل"، موضحا أن "لجنة التعديلات تحتاج إلى عرض التعديل على الشعب من خلال الاستفتاء العام لذلك لجنة الإصلاحات ستوصي الأطراف السياسية لتسهيل عمل اللجنة من اجل إجراء التعديلات الدستورية".

واستبعد إجراء "التعديلات على الدستور خلال الدورة الانتخابية الحالية"، عازيا ذلك الى وضع البلد الذي لا يساعد على إجرائها، بحسب قوله.

وتستمر الأزمة بين الأطراف والمكونات السياسية لوجود فقرات من الدستور سميت بـ"المطاطية"، حيث باتت القوى السياسية تشعر بأن الدستور لا يسعف العملية السياسية في الخروج من مأزقها المتلاحقة، وان جميع الملفات التي تشهد خلافات لم تحل لغاية الآن، ما دفع نوابا وشخصيات إلى المطالبة بتعديل بعض فقراته.

القاضي وائل عبد اللطيف اعتبر أن "التعديلات على الدستور الحالي لا تتجاوز الـ ٢٠ ــ ٣٠ مادة، شرط أن تكون المادة الأولى منه مشمولة بالتعديل، وهي تنص على "أن جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ برلماني ديمقراطيٌ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق".

واستبعد عبد اللطيف أن تنجح لجنة تعديل الدستور التي خرجت من قبل التحالف الوطني، والتي كان عملها من ضمن مشروع ورقة الإصلاح، برئاسة القيادي في المجلس الأعلى النائب همام حمودي.

وانتقد عبد اللطيف تسمية رئيس مجلس الوزراء برئيس الوزراء حيث أكد أن "الدستور من المادة الأولى إلى المادة ٤٤ لم يذكر اسم رئيس الوزراء، وأكد على أن السلطة التنفيذية تشكل من مجلس رئاسي، معتبرا ما تروج له بعض وسائل الإعلام والقنوات الفضائية بتسمية المالكي رئيس الوزراء هو خطأ متعمد.

■ التفاصيل ص ٣

هادي المهدي

□ بغداد / مؤيد الطيب

عامٌ كاملٌ مرّ على الصمت الذي أحاط قضية مقتل الإعلامي والمسرحي والناشط المدني هادي المهدي، والذي تم اغتياله في شقته في ظروف غامضة، قبل التظاهرة التي كان هو أحد المُحشدين لها في ساحة التحرير، سياسيون وإعلاميون أكدوا للمدى إن من كان وراء تلك العملية هم "مقربون من المالكي"، تمت التغطية عليهم وغُلقت ملفات التحقيق في الجريمة، مؤكدين أن تلك الجهات كانت خلف غلق التحقيق الذي وصفوه بـ"الناقص".

هذا وقد أكدت النائبة عن القائمة العراقية ميسون الدملوجي والتي كانت ضمن لجنة تحقيقية شكلها البرلمان لتحقيق في قضية اغتيال المهدي إن "اللجنة في قضية الاغتيال أكدت أن هناك تهديدات وصلت إلى المهدي قبل إغتياله عن طريق الهاتف المحمول وحاولنا ان نكشف عن طريق شركة الاتصالات عن الأطراف المتصلة ولم يأت الكشف، لكن الغريب في الموضوع إن لجنة التحقيق فضلت غلق ملف القضية ولم أوقع لعدم موافقتي على ذلك".

وأشارت الدملوجي في تصريح لـ"المدى" إن "لجنة التحقيق اتخذت القضية على أسس شخصية متعلقة بخصوصية الشهيد هادي المهدي، بعيداً عن أي قضية سياسية أو مرتبطة بتظاهرات ساحة التحرير إطلاقاً، وأرسلت احتجاجين إلى لجنة التحقيق حول مسار القضية واتجاهها في منحى آخر بعيد عن شكلها السياسي، لكن رغم ذلك لم يأخذ التحقيق أي جانب سياسي، واعتبر التحقيق في القضية ناقصا".

وأوضحت الدملوجي أن "لجنة التحقيق توصلت إلى أسماء مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي كانت تهدد هادي المهدي لكن اللجنة فضلت غلق التحقيق، ورفضت الدملوجي التصريح بأي أسم من تلك الأسماء المتهمة في ارتكاب الجريمة".

فيما أكد عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي والذي كان شاهداً على جريمة قتل المهدي وأول من صرح كجهة حكومية من خلال الإعلام عن مقتله، ومن المقربين أيضاً للمهدي إن "بعض المعلومات حصلنا عليها من خلال علاقاتي ببعض الجهات وبعض أقاربه وأصدقائه إلى الشك في أمرين حول مقتل المهدي، فالأمر الأول إن هناك دلائل تفيد بأن عملية الاغتيال كانت منظمة على خلفية تظاهرات ساحة التحرير واشتراكه في التحضير لتظاهرة كان موعد انطلاقها بعد يوم من اغتياله، وهناك بعض الآراء بشأن أن الجهة التي نفذت عملية اغتياله هي من أقربائه، وكان هذا الرأي هو توقعات من بعض جيرانه وأصدقائه".

■ التفاصيل ص٢

غـــــدا
في المكتبات
العدد الجديد من مجلة حوار سبورت

العاصمة ولايات وللوالي حق تقرير مصير رعيته

بغداد تعود إلى حكم الشقاوات

□ بغداد / يوسف المحمداوي

جانب من الدمار الذي الحق باحد الاندية.. تصوير/ محمود رؤوف

الهجوم الذي قادته القوات العسكرية ضد معاقل الإرهابيين عفوا النوادي الاجتماعية في العاصمة بغداد، بعد أن استطاعت القضاء على جميع المظاهر المسلحة في عموم مدن العراق، اشعر المواطن بالاطمئنان الكامل وهو يرى الشارع العراقي خاليا تماما من كواتم الصوت، باستثناء عمليات بسيطة استهدفت بعض المواطنين الفائضين في المجتمع العراقي الجديد..الجديد، ويحدث أحيانا انفجار مفخخة هناك أو استشهاد بعض المواطنين الذين وجدوا في موتهم خلاصا سعيدا من شبح البطالة وأزمات لا تنتهي، المهم إن تلك القوات الأمنية كانت تنفذ قوانين شرعنتها أياد خفية من مسؤولين كبار في الدولة، وهذا حق مشروع لهم فقط حتى وان خالف الدستور والحريات العامة. بولص متي احد المواطنين الذين شملهم قرار الإغلاق وقطع الأرزاق، يؤكد ان العاصمة العراقية بغداد وخاصة المناطق المطلة على "أبو نوّاس" ومنطقة العرصات أصبحت مناطق سكن خاصة لمسؤولين كبار في الدولة، وتملكوا فيها قصورا وفللا حبتهم بأثمانها مناصب ومكاسب ما انزل الله بها من سلطان، ومع مرور الوقت كما يبين متي تحولت تلك المناطق وشوارعها إلى أملاك خاصة لهذا النائب او ذلك الوزير وعوائلهم، فترى اسماء الشوارع تحولت بأسمائهم وحتى المناطق، وهذا الأمر لم يحدث في تاريخ العراق إلا في زمن الأشقياء، فكانت هذه المنطقة ملك (ابراهيم عبدكه)، وتلك لموسى طبره، وهذه لحمودي الاقجم، ومنطقة تابعة لخالد دونكي، وهكذا خضعت بغداد لشريعة هؤلاء الأشقياء، ويضيف متي: ولكن لم نسمع عنهم بأنهم فرضوا قيدا على حريات الناس أو تسببوا في هجرة طائفة من اجل عيون طائفة أخرى، أو إحالة مواطني ديانة معينة إلى شريحة البطالة لغرض دفعهم للهجرة، بل كانوا يستخدمون قوتهم في مساعدة وحماية مناطقهم، على العكس من أشقيائنا الجدد الذين يفاجئونا يوميا بقرارات وقوانين جديدة يحاولون من خلالها تحويل بغداد إلى ولايات تابعة لهم، مبينا أن ولاية السعدون التي تتبعها مناطق البتاوين والعرصات حسب التشكيلة الإدارية التي خطط لها جناب الوالي المبجل، الطاهر، الشريف، العفيف، يتميز نظام حياة المواطنين فيها حسب الحياة والطقوس التي يريدها الوالي، وهذا الأمر نفذ بالأمس بعد أن وجد الوالي وعائلته أن تخلو منطقة السعدون والعرصات والبتاوين من جميع النوادي الترفيهية، وكذلك محال بيع المشروبات، والبارات وغيرها لكون المكان مقدسا بوجودهم هذا أولا، وثانيا ان اغلب فنادق تلك المناطق خصصت للزائرين الإيرانيين، وبالتالي سيرون تلك الأماكن وينقلون فكرة سيئة عن العراقيين، وهذا لا يجوز وما يؤكد ما ذهبنا اليه ان حكم والي السعدون لم يصل مثلا لولاية الوزيرية أو ولايات العدل أو الجامعة وشارع فلسطين، بل ان جميع محال بيع المشروبات المقابلة للمنطقة الخضراء لم يشملها قرار الغلق، لان الوالي العادل والقانوني لا يمكن ان يتجاوز على ولاية وال آخر صديق وشريك له في مأساة العراق كماً يقول متي او انا فكلانا مبتلى.

■ تفاصيل اخرى ص١٣

اسياسيل
تجمعنه سوه

شركة آسياسيل تدرج اسهمها في السوق

بشرى للجمهور العراقي الكريم:

وافق سوق العراق للأوراق المالية على إدراج شركة آسياسيل كأول شركة في قطاع الإتصالات في السوق وسيتم عرض اسهمها بعد استكمال اجراءات التسجيل وآلية التداول وذلك خلال اسابيع.